شبكة الإنترنت فى الوطن العربى

بين حرية التعبير وميكانزمات الرقابة

د. شريف درويش اللبان

أستاذ الصحافة المساعد

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

مدخل عام :

فى معظم الدول العربية ، تقوم الحكومات بالسيطرة على وسائل الاتصال والمعلومات ؛ فهذه الحكومات لا ترغب فى أن تتدفق أية معلومات إلى بلادها دون رقابة ، لذا فإنها إما أن تقوم بالهيمنة والتحكم فى وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة أو تقوم بإحكام الرقابة الصارمة عليها . ولا توجد ثمة ضمانات مطلقاً لحرية الصحافة فى الدول العربية ، وحتى فى إسرائيل ، الدولة اليهودية وسط المنطقة العربية ، والتى تتشدق بأنها تحتذى النمط الغربى فى الديمقراطية ، وأنها الدولة الديمقراطية وسط طوفان من الديكتوتاريات العربية ، توجد فيها رقابة عسكرية لديها سلطة إغلاق الجرائد ومحطات التليفزيون ، كما أن أى فرد يخرق قانون الرقابة قد يواجه ما يصل إلى خمس سنوات فى السجن[١] . وفى بعض الدول العربية ، تستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بدورها فى نقل التصريحات والبيانات الرسمية إلى الجمهور ، ولا يسمح لها بنقد سياسات الحكومات أو نقد سلوك العائلات المالكة وكبار المسئولين . وقد أثارت الرقابة الحكومية شكوكاً متزايدة بشأن الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية فى الشرق الأوسط ، وتذهب بعض المسوح إلى أن مشاهدى التليفزيون فى دول الخليج يفضلون شبكات التليفزيون الدولية على محطات التليفزيون المحلية[٢] .

وتعلم القيادات السياسية فى الدول العربية أن المحطات التليفزيونية الفضائية لعبت دوراً مهماً فى انهيار الأنظمة الشيوعية فى شرق أوربا ، لذا فإن قادة هذه الدول لا يرغبون فى حصول شعوبهم على المعلومات ، ويعملون للحد من تدفق المعلومات إلى بلادهم سواء بالقوة أو باستخدام وسائل أكثر اعتدالاً . لقد وضعت السعودية حظراً كاملاً على أطباق استقبال الأقمار الصناعية بحجة أن الوسائل الإعلامية الجديدة قد تجعل بلادهم عُرضة للثقافات الغربية الفاسدة وغير الأخلاقية ، بما تحويه هذه الثقافات من عُري وعنف . وعلى أية حال ، فالالتزام بمثل هذا الحظر لم يكن سوى استجابة للمحافظين أو المتشددين لأنه أثبت استحالة تطبيقه[٣] .

وكان لدولة قطر أسلوبها الخاص فى مراقبة الموجات الكهربائية electric waves ، التى تنقل عبر الهواء ، حيث تتيح لقاطنى المنازل وصلات الكابل cable hook-up ، التى تقدم برامج الفضائيات الدولية ، والتى يتم استقبالها من خلال هوائى الاستقبال الذى تملكه الدولة ، وهذا يعنى أن كل البرامج تخضع للرقابة الحكومية قبل أن تصل إلى المشتركين .

وقد اتخذت دول أخرى مداخل مختلفة ، فمصر ، على سبيل المثال ، تقوم ببث برامج تنافسية للجمهور ، ولها قنواتها الفضائية الخاصة بها ، وتتمتع فيها الصحافة المطبوعة المحلية بدرجة لا بأس بها من الحرية ، فى حين تخضع الصحف الأجنبية لرقابة صارمة وحظر توزيع أى عدد يمس مبادىء الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

الإنترنت في الدول العربية :

ظهرت الإنترنت فى الدول العربية فى الوقت الذى بدأت فيه الحكومات العربية تتواءم مع قضايا الفضائيات ، لتسبب أرقاً لأولئك الذين يرغبون فى الحد من تدفق المعلومات لبلادهم . وقد أدى ذلك إلى تبنى مدخل مختلف فى التعامل مع شبكة المعلومات العالمية ، ولاسيما لما تتمتع به من خصائص تفاعلية .

وكما فى أجزاء عديدة من العالم ، فإن الإنترنت تنتشر بسرعة كبيرة فى العالم العربى بصفة عامة ، ودولة الخليج العربى بصفة خاصة ، ففى عام ١٩٩٩ ارتفع عدد مستخدمى الإنترنت من ٧٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٨ إلى ١,٥ مليون بنسبة زيادة قدرها ١٠٤٪ ، كما أن عدد مواقع الوب المتصلة بالعالم العربى زاد بشكل ذى دلالة ، ففى عام ١٩٩٩ كان يوجد ١٨,٠٠٠ موقعاً للوب ، وهو ما يعكس نسبة زيادة قدرها ٢٢٥٪ مقارنة بالعام السابق ، وبحصوله على ما يزيد عن ٣٥٪ من استخدام الإنترنت فى العالم العربى ، فإن مجلس التعاون الخليجى قد سجل أعلى معدل لاستخدام الشبكة فى المنطقة . كما أن الإمارات العربية المتحدة سجلت وحدها أعلى معدل لاستخدام الإنترنت فى العالم العربى عام ١٩٩٩ (١٥٪) ، فى حين سجلت قطر والكويت مجتمعتين ما يزيد عن ١٢٪ فى العام نفسه[٤] .

المستخدمون	١٩٩٨	١٩٩٩	العدد الإجمالى لمواقع الوب
العالم	١٥١ مليون	٨٢٦ مليون	١٠ مليون
العربى العربى	٧٠٠,٠٠٠	١,٥ مليون	١٨,٠٠٠

إن المنطقة العربية تعد واحدة من أكثر المناطق الأقل تمثيلاً فى العالم فيما يتعلق بالوصول للإنترنت . ويوجد ثمة شك فى أن نمو الإنترنت قد شهد بطئاً ملحوظاً نظراً لخوف أولئك الذين يوجدون فى السلطة من أن دمقرطة الوصول للإنترنت سوف يؤدى إلى إنهاء سيطرة الدولة على المعلومات . وعلى سبيل المثال ، فقد صرحت السلطات السعودية خلال عام ١٩٩٨ بأن التأجيلات المستمرة فى افتتاح خدمة الإنترنت للجمهور كان سببها البحث عن نظام تستطيع بموجبه أن تعوق تدفق المعلومات «غير المرغوبة» .

ولكن بعد بداية بطيئة ، تزايد انتشار الإنترنت فى المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية . وقد

عملت القوى المؤيدة للإنترنت داخل الحكومات وفى الأوساط البحثية والأكاديمية علاوة على شركات الأعمال على دفع عملية الوصول للإنترنت بشكل أيسر للحصول على المعلومات والاتصالات المباشرة .

وبحلول مايو ١٩٩٩ ، فإن كل دول المنطقة باستثناء العراق وليبيا أصبح لديها شكل ما من الاتصال الدولى بالإنترنت . كما يمكن أن يصل الجمهور لخدمات الإنترنت عبر الشركات المحلية المقدمة لخدمة الإنترنت Internet Service Providers (ISPs) فى كل هذه البلدان باستثناء سوريا التى لا تتيح الخدمة للجمهور حتى أكتوبر ٢٠٠١ ، عند كتابة هذا البحث . كما توجد عديد من مقاهى الإنترنت cybercafés المدفوعة فى معظم الدول العربية ، وتتيح هذه المقاهى وصول الجمهور للإنترنت مقابل مبلغ محدد فى الساعة[٥] .

وتتابع الصحافة العربية بنشاط أخبار الإنترنت ، والمؤتمرات التى تعقد عن ثورة المعلومات أصبحت شائعة فى المنطقة . وعلى سبيل المثال ، فإن سوريا – التى لم تسمح بعد للجمهور بالوصول للإنترنت استضافت «المؤتمر الدولى الثانى للشام حول تكنولوجيا المعلومات» Second Al-Sham International Conference on Information Technology فى دمشق فى إبريل من العام ١٩٩٩[٦] .

اساليب التعامل مع الإنترنت : ميكانزمات الرقابة وآفاق حرية التعبير :

مثلما هو الحال مع المحطات التليفزيونية الفضائية ، اتخذت الحكومات فى المنطقة العربية مجموعة من الإجراءات للسيطرة على شبكة الإنترنت المتنامية . وتعد مصر والكويت و(إسرائيل) أكثر الدول ليبرالية فى التعامل مع الإنترنت ، حيث يتمتع الجمهور بخدمات الإنترنت نفسها التى توجد فى معظم الدول الغربية دون رقابة أو قيود . وتعد السعودية أكثر الدول تشدداً فى التعامل مع الشبكة ، فى حين تقع الدول الأخرى فيما بين هذين القطاعين . وفى الدول المحافظة ، تقيد خدمات الإنترنت بشكل جوهرى لتصبح مقصورة على الخدمات غير الضارة من وجهة نظرها . وفى الوسط توجد الدول التى لم تقاطع خدمات الإنترنت ، ولكن تحاول فى الوقت الراهن أن تحد من الوصول إلى مواقع تعتبرها السلطات ضارة بمجتمعاتها وقيمها الأخلاقية .

وفى هذه الورقة البحثية ، نحاول أن نستعرض ميكانزمات وآفاق حرية التعبير على شبكة الإنترنت فى المنطقة العربية والخصائص المميزة لكل منهما :

اولا : ميكانزمات الرقابة :

فى محاولة لإخضاع شبكة الإنترنت مارست الحكومات العربية مجموعة من الميكانزمات الرقابية نجملها فيما يلى :

١ – الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت :

فى معظم بلدان العالم التى عرفت النمو السريع للإنترنت ، لعب القطاع العام ، دوراً فى بناء العمود الفقرى لشبكات الاتصالات ، من خلال تقديم التمويل المبدئى والتنظيمات والمعايير وتشجيع الاستثمار الخاص وتعليم الكمبيوتر . وهكذا ، فإن الحكومات التى تبغى نمو الإنترنت يجب عليها أن تتبنى سياسات تدعيمية ، ولا تكتفى برفع الرقابة والقيود التى تحد من الوصول للشبكة . وثمة حكومات قليلة فى المنطقة العربية قد تبنت هذا المدخل .

ولعل إحدى الخصائص المهمة للبنية الأساسية المعلوماتية فى العالم العربى أن الخدمات الاتصالية الجماهيرية فى المنطقة يتم تقديمها بشكل كبير عبر مؤسسات الدولة . وهذا يعنى أن مؤسسات الاتصالات . وفى عديد من الدول العربية ، فإن الشركات التى تديرها الحكومة هى التى تقدم خدمات الإنترنت للجمهور . وفى هذه الدول ، ينحصر دور القطاع الخاص بالنسبة للإنترنت فى تقديم خدمات محدودة مثل الاستشارات الفنية أو تصميم صفحات الوب Web design . وتعد مصر والأردن والسعودية حالات استثنائية فى هذه السبيل حيث يوجد عديد من مقدمى الخدمة الذين ينتمون للقطاع الخاص .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن معظم الدول العربية الأخرى يوجد بها مقدم وحيد محلى لخدمة الإنترنت مثل : « الشركة الإماراتية للاتصالات» فى الإمارات و«الشركة العمانية للاتصالات» OmanTel فى عُمان ، و«الشركة القطرية للاتصالات» Q-Tel فى قطر ، وشركة Batelco فى البحرين . وتلعب كل شركة من هذه الشركات الحكومية أو شبه الحكومية دور مقدم خدمة الإنترنت الوحيد فى كل دولة . وتتضمن أسباب هذه الهيمنة والاحتكارات الحكومية الرغبة الأكيدة فى السيطرة على المعلومات وعدم فقدان هيمنة الدولة على هذا القطاع المهم ، وحماية احتكار شركات الاتصالات المملوكة للدولة للأرباح[٧] .

وذكر «شكيب لحريشى» رئيس «اتحاد الإنترنت المستقل» فى المغرب أنه فى حين أن الحكومة المغربية ليست لديها سياسة معلنة للرقابة أو فرض قيود على الوصول للإنترنت ، إلا أن نمو الإنترنت قد تحقق من خلال فرص غير عادلة أُتيحت لشركة الاتصالات التى تسيطر عليها الدولة وهى «شركة اتصالات المغرب» فى مقابل الشركة الخاصة المقدمة للخدمة ، هذا علاوة على فشل الحكومة فى تعليم الجمهور مبادىء التعامل مع الإنترنت[٨] .

وتعمل الأسعار المحلية لأجهزة الكمبيوتر أو الخدمات على الحد من استخدام الإنترنت فى عدد من دول المنطقة . وقد تعكس تلك الأسعار اتجاهات الحكومة نحو انتشار استخدام الإنترنت ، وذلك لأن تلك الأسعار قد تدعمها الحكومة وقد تفرض عليها الضرائب والجمارك . وتعد كلفة الإنترنت والمكالمات التليفونية فى المنطقة العربية أغلى بكثير مما هى عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المثال ، وهذا إذا ما قيست هذه الكلفة بمتوسطات الدخول[٩] .

٢ - تبنى الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة :

اتخذت عديد من الحكومات العربية مدخلاً يتسم بالحذر تجاه الإنترنت ، وخاصة أنها وسيلة تسمح للأفراد ، بسهولة وسرعة ودون كلفة كبيرة ، يتبادل المعلومات بوسائل تعمل على التخلص من هيمنة الدولة . وقد تبنت الحكومات وسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة ؛ فدول مثل اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تفرض الرقابة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسية تملكها الدولة وتمر عليها محتويات الوب proxy servers ، وهى وسائل يتم وضعها بين المستخدم النهائى والإنترنت من أجل ترشيح وإعاقة مضمون معين . وفى عدد من الدول ، بما فيها الأردن ، فإن الضرائب وسياسات الاتصالات تجعل الوصول للإنترنت مكلفاً تماماً ، وبعيداً عن متناول عديد من الأفراد ، سواء كان هذا هدف هذه السياسات أم لا .

وقامت تونس بإقرار أكثر التشريعات المتعلقة بالإنترنت تفصيلاً فى المنطقة العربية ، وقد تمت صياغته - بشكل كبير - لكن يضمن أن التعبير المباشر لا يستطيع مراوغة السيطرة الحكومية الصارمة على التعبير فى وسائل الإعلام الأخرى . وفى غالبية الدول ، حيث لم يتم إقرار قوانين متعلقة بالإنترنت بعد ، فإن القيود القانونية على حرية التعبير والصحافة لها تأثير قوى على ما يتم التعبير عنه على شبكة الإنترنت ، وخاصة فى الندوات الجماهيرية مثل اللوحات الإخبارية bulletin boards وغرف الحوار الحى chat rooms .

وفى منطقة تقوم عدد من حكوماتها بمراقبة تليفونات بعض المعارضين والمنشقين بشكل روتينى ، يشكك مستخدمو الإنترنت فى عدد من الدول، بما فيها البحرين وتونس، فى أن الحق فى الخصوصية بالنسبة للمراسلات يتم انتهاكه من خلال رقابة الدولة على البريد الإلكترونى . وقد قضى أحد المواطنين البحرينيين ما يزيد عن عام كامل فى السجن للاشتباه فى قيامه بإرسال معلومات «سياسية» بالبريد الإلكترونى للمنشقين بالخارج[١٠] .

وفى حالة الإمارات ، تدخلت الشرطة فى الإنترنت ، وكُوّنت «اللجنة الإستراتيجية الوطنية للإنترنت» عام ١٩٩٦ ، والتى أوصت بأن تخول لوزارة الإعلام والشرطة فضلا عن شركة «إنترنت الإمارات» Emirates Internet المقدمة للخدمة سلطة إصدار تراخيص للإنترنت . وهكذا فإن الصيغة الصينية - السنغافورية للرقابة على الإنترنت لا توجد فقط فى الدول العربية ، بل توجد أيضا فى الدول الأسيوية الأخرى ، حيث تعتبر القواعد الأخلاقية والروابط العائلية أقوى مما هى عليه فى الغرب واليابان[١١] .

ولا توجد ثمة حكومة فى المنطقة العربية تأمل فى أن تُرى على أنها ضد الإنترنت ، فقد أكد المسئولون السوريون والسعوديون لمواطنيهم بأن الجمهور سوف يحصل قريباً على الوصول للإنترنت، حتى على الرغم من أنهم أثاروا مسألة القيم المحافظة لتبرير المدخل التدريجى للوصول الجماهيرى للشبكة .

وذكرت صحيفة «تشرين» السورية الرسمية اليومية فى ٢٧ من يناير ١٩٩٧ أن اشتراكات

الإنترنت سوف تُفتح للجمهور السورى خلال ستة أشهر . وبعد مرور ٢٨ شهراً أخرى ذكرت تقارير صحيفة من سوريا أن الوصول الجماهيرى للإنترنت سوف يكون متاحاً قريباً ...!. وفى السعودية ، ذكرت صحيفة «الجزيرة» فى ١٢ من مايو ١٩٩٧ أن الملك فهد قد وافق من حيث المبدأ على السماح بالوصول الجماهيرى للشبكة ، ولم يتحقق ذلك سوى فى يناير من العام ١٩٩٩ ، عندما تم السماح للشركات المحلية المقدمة للخدمة بتقديم الخدمة للمواطنين العاديين ، بعد خمس سنوات تقريباً من ربط مؤسسات الدول بالإنترنت . ويفسر رئيس المجموعة التى كانت تدرس هذه القضية فى غرفة التجارة والصناعة بالرياض هذا التأجيل بأنه كان ضرورياً «للانتهاء من التكنولوجيا المطلوبة لإعاقة الوصول إلى المعلومات التى تتناقض مع قيمنا الإسلامية والخطيرة على أمننا»[١٢] .

٣- التذرع بحماية القيمة الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة :

يجادل المشرعون حول العالم بأن كبح جماح حرية التعبير على الإنترنت أمر مطلوب لحماية الأطفال من المضمون الضار ، ورأينا ذلك جلياً فى دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية فى المبحث الأول من هذه الدراسة . ويذهب البعض إلى ضرورة تنظيم الإنترنت للحفاظ على القيم الدينية وحماية الثقافات المحلية ، وحماية الأمن القومية ، وإعاقة الإرهابيين وإسكات العنصريين . وفى المنطقة العربية ، قليل من المسئولين يعترضون على أن إعاقة المعلومات السياسية من بين أهدافهم فى وضع أوجه السيطرة والتحكم فى الإنترنت .

وفى دول الخليج العربى ، يلاحظ البعض أن الصور العارية pornography هى تقريباً أول ما يشار إليه دائماً ، مصحوباً بالحديث عن الوصول إلى معلومات غير إسلامية (مثل كيف تستطيع الانتحار؟» ، بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة على دور المرأة فى المجتمع ، والتأثيرات المحتملة على المعايير الثقافية المحلية . وهذه المخاوف هى التى تطفو على السطح فى الصحافة والمقابلات مع أعضاء الحكومة ورجال الأعمال والأكاديميين ورجال الدين[١٣] .

وقد مضت السعودية إلى أبعد من ذلك فى تحديد مجال البيانات التى يرغب فى إبعادها عن الإنترنت ؛ فقد أصدر مجلس الوزراء السعودى مرسوماً يُلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن «ممارسة أية أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامة والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية»[١٤] .

وقد ذكر مسئولون من دولة الإمارات العربية المتحدة أن منع الصور العارية pornography هو الهدف الوحيد لنظام رقابة الإنترنت . وتحدث مسئولون من دول أخرى وممثلون عن الشركة المقدمة للخدمة فى المنطقة بشكل أكثر عمومية عن حماية القيم الثقافية . وعلى سبيل المثال ، فإن ممثل «شركة الاتصالات اليمنية» Teleyemen ، المحتكرة لتقديم خدمة الإنترنت فى اليمن ، أخبر منظمة Human Rights Watch أن الشركة تعمل وفقاً «لالتزام عام» وهو «الحد من الوصول للمعلومات التى تعتبر غير مرغوبة وتتسبب فى هجوم ضد المعايير الاجتماعية والدينية أو الثقافية»[١٥] . ومثل الإمارات والسعودية ، تقوم اليمن بترشيح ما

يمكن أن يصل إليه المستخدمون عبر الشبكة من خلال جهاز كمبيوتر رئيسى proxy server ، وبرنامج للرقابة censorware .

وقد شاهرت بعض القوى الاجتماعية الإنترنت العداء ، ودعت إلى عدم إتاحتها للجمهور على نطاق واسع . وقد أدان المشرعون فى الكويت ودول أخرى الإنترنت لأنها تمثل تهديداً على الثقافة المحلية والأخلاقيات والتعاليم الدينية . وهكذا ، فإنه حتى فى الكويت ، أكثر الدول الخليجية ليبرالية فى التعامل مع الإنترنت ، بدأ البعض يتساءل : لماذا لا تقوم الحكومة بمنع بعض المواقع على الإنترنت . وقد قدم عبد الله الحجرى أحد نواب مجلس الأمة الكويتى الإسلامى التوجه اقتراحاً للمجلس يدعو فيه الحكومة لاتخاذ إجراءات لمنع المواد التى تنتهك الأخلاقيات المحلية والقيم الدينية[١٦] .

وقد رددت الحكومات ومؤيدوها هذه المضامين لتبرير النمو البطىء للإنترنت وبطء السماح للجمهور بالوصول للشبكة . وعلى سبيل المثال ، فإن المتحدث باسم «جمعية الكمبيوتر السورية» ، التى كان يرأسها بشار الأسد إبن الرئيس الراحل حافظ الأسد ورئيس الجمهورية حالياً ، ذكر «إن مشكلتنا أننا مجتمع له تقاليد ، وأننا يجب أن نعلم أنه إذا كان هناك شيئاً لا يتوافق مع مجتمعنا ، فإننا يجب أن نجعله آمناً»[١٧] .

وبالنسبة للقوى المحافظة فى السودان ، فإن الإنترنت مساوية للفساد الأخلاقى ، وتريد هذه القوى إغلاق الشركة التى تقدم للسودانيين خدمة الوصول للطريق السريعة للمعلومات . والمستهدف بهذا الغضب هى «سودانت» Sudanet ، وهى شركة مشتركة بين قناة الخرطوم التليفزيونية المملوكة للدولة وشركتين من شركات القطاع الخاص وهما شركة اتصالات السودان» وشركة «كافت انترناشيونال» . وعندما شُكلت «سودانت» عام ١٩٩٥ ، كانت خدماتها مقصورة على الوزارات والشركات والمنظمات الدولية . وعندما قامت الشركة بتقديم خدماتها للجمهور فى أوائل عام ١٩٩٨ ، فإن ذلك قد سبب فزعاً للجماعات الإسلامية فى السودان .

ويرى محمد صالح حسان إمام طائفة الأنصار الإسلامية القومية أن الإنترنت «مفسدة» ، ويتنبأ بأنها سوف تفسد الشباب السودانى لأنها سوف تفرقهم بالمعلومات من خارج البلاد ؛ معلومات عن الثقافة والسياسة والقيم الغربية . وذكر أن الأئمة يعدون لشن حملة على مستوى البلاد ضد خدمات الإنترنت فى السودان ، والتى ذكر أنها يجب أن تحظر لحماية شباب البلاد . وقال : «يجب أن يحترم الشعب المسلم العقيدة ، ولا يسمح لمثل هذه المعلومات بالوصول إلى أسرهم» . ويؤيد رؤيته هذه محاضر فى جامعة القرآن الكريم بالسودان ، الذى ذكر أيضاً أن الإنترنت تمثل خطراً على المجتمع وأمن البلاد . وأضاف هذا الأكاديمى ، الذى رفض ذكر اسمه ، أنه لا يستطيع أن يفهم لماذا تسمح الحكومة للناس بالوصول للإنترنت ، طالما أن «المعلومات المتاحة على الإنترنت يقال إنها عن الجنس ، الحملات ضد الإسلام ، السياحة وعديد من الأخبار المفسدة الأخرى وغير المقبولة لدى الأسر الإسلامية»[١٨] .

وعديد من الأسر السودانية تعارض وصول أبنائها للإنترنت لأنها تشعر أنها تقدم معلومات عن

الجنس والأشياء الأخرى الحافلة بالخطايا . كما أن ثمة قطاعات أخرى تعرب عن قلقها بشأن خدمة الإنترنت ، بما فى ذلك قطاعات من قوات الأمن ، التى تخشى المتمردين والجماعات المعارضة الأخرى التى قد تستخدم الإنترنت لنقل معلومات مضادة للحكومة . وذكر مسئول أمنى أن الدولة يجب أن تقرر ما المعلومات التى يجب أن يُسمح بها عبر الإنترنت ، ويجب أن تفحص المعلومات الواردة بشأن أى شىء قد يؤثر على الأمن[١٩] .

وعلى أية حالة ، فقد ذكر على كرار المسئول عن خدمة العملاء بـ «سودانت» أن المعارضة للخدمة لن تمنع الشركة من الاستمرار فى ربط الناس بالشبكة ، ولن تجعلنا نفرض أى قيد على وصولهم للإنترنت . وذكر أن «سودانت» تقوم بعمل ، وعملها هذا لا يتضمن رقابة مستخدمى الإنترنت . وعلى الرغم من ذلك ، فإن «سودانت» تعى جيداً أن الكلفة العالية لتركيب الخدمة قد تكون رادعة ، لذلك فإنها تشجع الناس على دفعها بالتقسيط .

٤ – هيمنة اللغة الإنجليزية على الإنترنت :

وثمة عامل آخر لا دخل للحكومات العربية بـه ، ويعمل على الحد من نمو الإنترنت فى المنطقة وهو الهيمنة المستمرة لمواد اللغة الإنجليزية، وعلى الرغم من أن حجم المواد باللغة العربية ينمو باستمرار ، كما سبق وأوضحنا فى بداية هذا المبحث ، ورغم أن البرامج العربية المتاحة لتصفح الوب فى تحسن مستمر[٢٠] ، فإن المستخدمين الذين لا يتحدثون الإنجليزية يظلون بمنأى عن الوصول للموارد المتاحة على الشبكة[٢١] .

والمتحدثون بالفرنسية ، مثل عدد من دول شمال أفريقيا ، لديهم القدرة على الوصول إلى مواد أكثر بشكلٍ ذى دلالة مقارنة بمن يتحدثون العربية فقط .

وبينما لا تزال المواقع ذات الأصل الغربى تسيطر على الإنترنت ، فإن عديداً من المدافعين عن الإسلام والأسلحة قد احتضنوا الإنترنت كوسيلة لنشر رسالتهم . ومن بين كل القوى السياسية المعارضة فى المنطقة ، فإن الإسلاميين أكثر القوى فعالية ونشاطاً على الشبكة ، بفضل عدد كبير من النشطاء فى مجال تعليم الكمبيوتر ، ولا سيما الذين يعيشون فى أوروبا وأمريكا الشمالية[٢٢] .

وقد تجاوبت الحكومات العربية مع نشوء شبكة الإنترنت بفعالية التواجد ، كما تجاوبت معها بالرقابة والتنظيم . وقد أنشأت كل الحكومات موقعاً أو أكثر على الوب لكى يكون صوتها مسموعا وسط طوفان مصادر المعلومات البديلة فى الفضاء التخيلى ، والسعودية ، والبحرين ، مصر ، إيران ، المغرب ، عمان ، تونس والسلطة الوطنية الفلسطينية من بين الدول التى تبث إرسالاً إذاعياً أو تليفزيونياً أو كليهما على الشبكة .

واستثمرت السعودية بكثافة فى نشر رسالتها خارج أراضيها من خلال تواجدها على الإنترنت ، وكذلك من خلال ملكية السعوديين المؤيدين للحكومة للجرائد والمجلات ووسائل الإعلام الإذاعية العربية الموجودة فى أوروبا ، ولعل إحدى القوى الدافعة لذلك هى الرغبة فى مواجهة جماعات منشقة سعودية فى لندن مثل «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» <www.ummah. org. uk/cdlr>

و«حركة الإصلاح الإسلامى فى السعودية <www. miraserve. com> ، والتى تتمتع بسجل حافل فى استخدام آلات الفاكس والإنترنت ضد النظام الملكى السعودى[٢٣] .

وقد أنشأت حكومة تونس مواقع عديدة تحوى معلومات رسمية ووصلات لوسائل الإعلام المؤيدة للحكومة ، وفى مجهودات للعلاقات العامة تم تدعيمها من قبل رجال أعمال تونسيين مؤيدين للحكومة فى باريس ، تم إنشاء موقع على الوب تم تصميمه بحيث يبدو كأنه موقع منظمة العفو الدولية عن تونس ، وذلك بغرض تضليل الزائرين للموقع . ويقدم هذا الموقع <www. amnesty-tunisia. org> معلومات إيجابية فقط عن سجل تونس فى مجال حقوق الإنسان ، ولا يقدم شيئاً ذا صلة بتقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International[٢٤] .

ثانياً: آفاق حرية التعبير على شبكة الإنترنت:

إن التبنى السريع لتكنولوچيا الاتصال والمعلومات بصفة عامة ، سواء كانت الإنترنت أو الفضائيات أو أية تكنولوچيات أخرى ، فى المنطقة العربية خلال العقد الماضى قد أدى إلى عديد من التأثيرات السياسية والاجتماعية. ومنذ عام ١٨٧٠ ، وحتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين ، كانت التكنولوچيا تميل إلى تيسير المركزية centraliza-tion ؛ فالسكك الحديدية ، التلغراف والتليفون ساعدت جميعها فى هيمنة من يوجدون فى مركز الدائرة على أولئك الذين يوجدون فى محيط هذا المركز . واليوم ، فإن لتكنولوچيا الاتصال والمعلومات تأثيراً معاكساً ، لأنها تعمل على تحقيق لا مركزية السلطة decetralization of power ؛ ونشأة اقتصاد الخدمات ، الإنترنت ، تليفزيون الأقمار الصناعية ونمو التعليم على مستوى جماهيرى كلها عوامل تعمل على تقوية محيط الدائرة على حساب المركز . وتميل كل هذه التكنولوچيات إلى تمكين السلطة على المستوى المحلى ، فى حين تعمل على تقويض السلطة المركزية وهيمنتها . ولذا ، فإن ثورة المعلومات والعولمة تهدد الأنظمة السياسية فى المنظمة العربية وتهدد قدرتها على السيطرة فى الحد من وصول مواطنيها للمعلومات .

كما أن استخدام تكنولوچيا الاتصال والمعلومات ، والاتصال بواسطة الحاسبات Com-puter Mediated Communiction (CMC) ، وأبرزها الإنترنت ، كوسائل ذات فعالية فى أيدى منظمات المجتمع المدنى للعمل على تقدم كلٍ من الأجندة المحلية والعالمية لهذه المنظمات ، قد ثبت نجاحها فى دول أمريكا اللاتينية والصين وجنوب شرق آسيا ، وأثبت فعالية كذلك فيما بين المنظمات العالمية للمجتمع المدنى مثل جماعات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالمرأة والبيئة . ويوجد هذا التمكين المحتمل لمنظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية ، ليطرح فرضية سقوط الأنظمة السلطوية السائدة فى المنطقة ، والتى تعوق نمو منظمات أكثر ديموقراطية للمجتمع المدنى. ومن خلال خفض التكاليف التنظيمية ، التغلب على الحدود السياسية والجغرافية ، والسماح للمنظمات بالعمل لدفع التأييد المحلى والدولى للأجندة الديموقراطية ، فإن الإنترنت تمتلك القدرة على تحرير الإمكانات الكاملة للمجتمع المدنى فى المنطقة العربية[٢٥] .

وتستعرض الأمثلة التالية كيف أن الإنترنت تعمل على تمكين المدنيين والقوى غير الحكومية من التملص من أوجه السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات :

* عبر البريد الإلكترونى ومواقع الوب ، استطاعت منظمات حقوق الإنسان فى مصر والأراضى الفلسطينية ودول أخرى نشر معلومات بشكلٍ أكثر فعالية من أى وقت مضى ، وذلك على الرغم من مواردها المتواضعة ووصولها المحدود لوسائل الإعلام المحلية[٢٦] .

* قامت الجرائد الصادرة بالعربية والإنجليزية والفرنسية والتى خضعت للرقابة أو الإغلاق فى مصر والجزائر والأردن بوضع قصصها الإخبارية المحظورة على الإنترنت ، حيث يمكن للقراء المحليين وعبر العالم الإطلاع عليها . ومن هنا ، فإن المواد التى لا تستطيع الصحف نشرها نظراً للضغوط السياسية أو أية عوامل أخرى ، قامت بتوزيعها بشكلٍ واسع على الإنترنت[٢٧] . وعندما بدأت الصحف اليومية الخاصة فى الجزائر إضراباً فى أكتوبر من العام ١٩٩٨ للاحتجاج على الضغوط الذى تمارسه المطابع المملوكة للدولة عليها ، قامت هذه الصحف بوضع نشرات يومية على الوب لكسب التأييد الشعبى لقضيتها . كما أن المنظمات الموجودة على الإنترنت مثل Digital Freedom Network <www.dfn.irg> تجعل المواد المراقبة متاحة على الشبكة[٢٨] .

* قام مواطنون عرب بالمناظرة والحوار مع الإسرائيليين فى غرف الحوار الحى chat rooms والأشكال الأخرى من الملتقيات على شبكة الإنترنت ، فى وقت يصعب فيه أو يستحيل عليهم أن يلتقوا وجهاً لوجه أو يجروا محادثات تليفونية ، أن يتبادلوا مراسلات بريدية ، وذلك نظراً للقيود المفروضة على السفر وغياب الروابط التليفونية أو البريدية بين معظم الدول العربية وإسرائيل[٢٩] .

* ويمكن للمغربيين أن يجدوا معلومات غزيرة موضوعة على الوب من قبل «جبهة البوليساريو» التى تتحدى السيادة المغربية على غربى الصحراء ، ومثل هذه المعلومات غير موجودة ، أو موجودة من وجهة نظر أحادية فى وسائل الإعلام المحلية والمكتبات ، كما أن الجزائريين يستطيعون زيارة مواقع الجماعات الإسلامية المحظورة على الوب ، ولا يوجد لهذه الجماعات مطبوعات شرعية داخل الجزائر .

* أدت شبكة الوب العالمية بجرائدها المباشرة والبث الإذاعى والتليفزيونى المتاح عليها إلى التنوع فى الأخبار المتاحة للمواطن العربى فى المنطقة وهو نفس ما أتاحته محطات التليفزيون الفضائية العربية الشائعة[٣٠] . ويعد هذا التغير ملحوظاً بصفة خاصة لأولئك الذين يعيشون فى بلدان قد لا تُتاح فيها الجرائد الأجنبية ، أو قد تكون باهظة الكلفة ، أو يكون قد مضى عليها وقت ليس بالقصير عندما تصل إلى السوق الصحفية .

وعلاوة على ذلك ، تتيح الإنترنت إمكانات هائلة للإفلات من أوجه السيطرة والتحكم المختلفة

فى تدفق المعلومات ؛ ففى الدول التى لا يوجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الإنترنت ، يمكن للأفراد – بأسعار المكالمات الدولية – أن يتصلوا بمقدمى الخدمة فى دول أخرى ، وهو ما يحدث فى سوريا على سبيل المثال . وإذا تم إعاقة موقع للوب . فإن أصحاب الموقع أو الهواة يستطيعون تغيير عنوانه ، أو يضعون المحتوى نفسه على مواقع أخرى . ويستطيع المستخدمون المحليون أن يشاهدوا مواقع الوب المعاقة بالوصول إليها بالاستخدام المجانى لأجهزة كمبيوتر رئيسية لا تخضع للرقابة anti-censorship proxy (ACP) servers .

كما يمكن لهؤلاء المستخدمين أن يكون لديهم أيضا أشخاصاً يتمتعون بالوصول إلى المضمون المُعاق محلياً ، ليقوم هؤلاء الأشخاص بإرسال هذا المضمون كملفات على البريد الإلكترونى . وهكذا ، فإن مراسلات البريد الإلكترونى يمكنها أن تفلت من الرقابة باستخدام حسابات بريد إلكترونى بأسماء مستعارة ، أو بالتشفير ، أو بتمرير الرسائل عبر خدمات إعادة إرسال الرسائل على الوب Web-based re-mailing service ، والتى تتيح إخفاء هوياتهم بإزالة البيانات التى تحدد هوية المرسل .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل فى هذا السبيل ، أن معظم البلدان العربية التى أتاحت الوصول الجماهيرى لشبكة الإنترنت قد تسامحت مع حرية التعبير على الشبكة بشكلٍ أوسع نطاقاً مما هو مسموح به فى وسائل الإعلام المحلية ؛ فدول مثل الكويت ، الجزائر ، مصر ، الأردن ولبنان قد سمحت كلها بحرية تعبير غير مقيدة نسبياً لآلاف من المستخدمين فى كل دولة ، حتى على الرغم من أن هذه الدول تنفذ قوانين صارمة للصحافة ضد الدوريات والمطبوعات التى تنشر مواد معترض عليها .

وحتى الدول التى تنكر حق الوصول الجماهيرى لشبكة الإنترنت مثل العراق وليبيا ، لم تقرر مطلقاً حظر امتلاك أجهزة المودم أو الوصلات التى تربط المواطنين بالدولة بمقدمى الخدمة خارج البلاد . كما تسامحت سوريا مع القدر المتزايد المحدود والتدريجى للوصول للإنترنت فى ظل التأجيلات المتتالية لاتاحة الخدمة للجمهور .

تشريعات الإنترنت في المنطقة العربية :

إن تونس هى الدولة العربية الوحيدة التى لديها أكثر تشريعات الإنترنت تفصيلاً فى المنطقة كلها ، حيث قامت تونس ببسط قانون الصحافة لديها لكى ينسحب على الإنترنت . وتذكر السلطات التونسية أن التشريع المعنى بالإنترنت فى البلاد مصمم لدعم تقديم خدمات الإنترنت وإعداد تونس لعصر مجتمع المعلومات ، وأن التشريع يهدف إلى دعم الوصول لخدمات الإنترنت لكل من يرغب فى ذلك ، بالكفاءة نفسها والسعر نفسه علاوة على حفز القطاع الخاص – فى إطار المنافسة الشريفة – لتسويق خدمات الإنترنت وإنشاء شركات مضيفة لموقع الوب .

وبينما تؤسس تنظيمات الإنترنت فى تونس لمعايير وقواعد للقطاع التجارى الناشىء ، فإن هذه التنظيمات تعكس أيضاً – على الرغم من التصريحات السابقة – اتجاه الحكومة نحو تقييد حرية التعبير وعدم التسامح مع أى انشقاق . ومما يدعم رأينا أن كل وسائل الإعلام التونسية تدعم

الخط الرسمى للدولة وتتجنب نشر الأخبار والتعليقات التى توجه النقد لسياسات الحكومة . كما أن النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان الذين انتقدوا الإجراءات المقيدة لحرية التعبير تم الزج بهم فى السجون ، وتم إنزال جزاءات بهم فى أماكن عملهم ، ومنعوا من السفر إلى خارج البلاد . وتعمل المراقبة البوليسية الصارمة على تدعيم مناخ من الخوف والرقابة الذاتية[1] .

والجزء الرئيسى من التشريع الذى يحكم الإنترنت عبارة عن مرسوم صدر فى ٢٢ من مارس ١٩٩٧ باسم «مرسوم الإنترنت» ، وتبعه بعد ثمانية أيام مرسوم آخر يغطى خدمات الاتصالات بشكلٍ أكثر عمومية .

ويحدد مرسوم الاتصالات الشروط التالية :

* قانون الصحافة سوف يُطبق على إنتاج وتقديم وبث وتخزين المعلومات عبر وسائل الاتصالات (بما فيها الإنترنت) (مادة ١) .
* كل الشركات مقدمة الخدمة يجب أن تحصل على ترخيص من وزارة الاتصالات (مادة ٧) .
* «لجنة لخدمات الاتصالات» سوف تراجع كل تطبيق لعمل أية شركة مقدمة للخدمة ؛ وتتضمن اللجنة ممثلين من وزارات الدفاع والداخلية، ومسئولون يشغلون مواقع متصلة بالاتصالات وعلوم المعلومات والكمبيوتر (مادة ٨) .

ويضع مرسوم الإنترنت القواعد التالية :

* يجب أن تعين كل شركة مقدمة لخدمة الإنترنت ISP مديراً يكون «متحملاً للمسئولية .. عن مضمون الصفحات وصفحات ومواقع الوب التى تقوم الشركة المقدمة للخدمة باستضافتها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية Servers المملوكة لها (مادة ٩ ، الفقرة ٣) . كما أن مستخدمى الإنترنت وأولئك الذين ينشأون مواقع وب ويديرون أجهزة كمبيوتر رئيسية Servers مسئولون أيضاً عن أية انتهاكات للقانون (مادة ٩ ، الفقرة ٤) .
* كل شركة مقدمة لخدمة الإنترنت ISP يجب أن تقدم ، بصفة شهرية ، قائمة بمشتركها فى الإنترنت «للقائم بالتشغيل العام» public operater (الهيئة التونسية للإنترنت التى تديرها الدولة) (المادة ٨ ، الفقرة ٥) ؛ وإذا قامت الشركة بإغلاق أبوابها أو قامت بإيقاف نشاطها فى تقديم خدمات الإنترنت ، فيجب عليها ، دون تأخير ، مراجعة «القائم بالتشغيل العام» لتسليمه نسخة كاملة من أرشيفها ووسائل قراءة هذا الأرشيف (مادة ٩ ، الفقرة ٧) .
* يجب أن يقوم «المدير» بمراجعة المضمون على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية بالشركة المقدمة لخدمة الإنترنت ، للتأكد من أنه لا توجد معلومات على النظام تتناقض مع «النظام العام والأخلاقيات الطيبة» "l'ordre publique" and "bonnes moeurs" ، وهى العبارات نفسها التى وجدت فى المادة (٦٢) من قانون الصحافة .

ويمنع مرسوم الإنترنت أيضاً التشفير

encryption دون موافقة مبدأية من السلطات (مادة ١١) . ومرسوم سبتمبر ١٩٩٧ حول التشفير يلزم الأشخاص أو مقدمى الخدمة الذين يأملون فى تشفير البيانات بضرورة التقدم بطلب لوزارة الاتصالات مع تقديم المفاتيح المطلوبة لفك شفرة البيانات . وتبت الوزارة فى الطلب بعد استشارة «لجنة الاتصالات» المشار لها سلفاً .

والعقد الذى يوقعه المشتركون عند الحصول على خدمات الإنترنت من «الهيئة التونسية للإنترنت» يضع وسائل حكومية أكثر للسيطرة . وأكثر هذه الوسائل ، بشكل ملحوظ ، أن العقد يلزم المستخدمين بأن يوقعوا على أنهم سوف «يستخدمون الإنترنت فقط لأغراض علمية أو تكنولوجية أو تجارية ترتبط ارتباطاً وثيقا بالنشاط الذى يمارسه العميل ، مع الإلتزام الصارم بالقواعد المعمول بها» . ويلزم العقد العملاء أيضاً بما يلى :

* «الإفشاء للهيئة التونسية للإنترنت بكل الحسابات التى تم فتحها للمستخدمين وأولئك الذين يحصلون على خدمة الوصول للشبكة» .
* «منع الوصول من أماكن بعيدة remote access (من دول أجنبية) لشبكتها من قبل مستخدمين خارجيين لم يحصلوا على تصريح مبدئى من الهيئة التونسية للإنترنت» .
* «إبلاغ الهيئة التونسية للاتصالات بأى تغيير فى العنوان ، المعدات ، والمستخدم» .

وتحتفظ «الهيئة التونسية للإنترنت» بالحق فى وقف خدمة الإنترنت دون سابق إنذار إذا قام المشترك بأى استخدام يعتبر «غير صحيح أو يتناقض مع الشروط الموقع عليها» فى العقد . وللهيئة الحق أيضاً وفقا للعقد القيام بزيارات للموقع للتأكد من أن المعدات المتصلة بالإنترنت يتم استخدامها بالفعل «إلتزاماً بالقواعد والقوانين وللتأكد من أنها تستخدم بشكل صحيح» .

تعليق علي تشريع الإنترنت فى تونس[٣٢] :

مسئولية الشركة مقدمة خدمة الإنترنت عن المضمون :

إن وضع المسئولية القانونية على عاتق الشركة مقدمة خدمة الإنترنت ، وبشكل محدد على «الشخص المسئول» الذى تعينه الشركة ، بالنسبة لمواقع الوب التى تستضيفها ، تمثل تهديداً لحرية التعبير على الشبكة online freedom of expression . وهذه المسئولية تضع عبئاً تنظيمياً على مقدمى الخدمة حتى على الرغم من أنها لا تستطيع واقعياً مراقبة مواقع الوب التى يستضيفونها ، فعديد منها يتغير أو يتم تعديله يومياً من قبل الأشخاص أو الهيئات التى تدير هذه المواقع . وإذا تم تفعيل هذا الشرط ، فمن المحتمل أن يعمل ذلك على إبطاء تدفق البيانات المباشرة أو الحدة منه .

والحكومة ، فى خطابها لمنظمة Human Rights Watch ، تذكر أن مقدمى الخدمة مسئولون فقط عن محتوى مواقع الوب ولكنهم ليسوا مسئولين عن محتوى رسائل البريد الإلكترونى أو ما تضعه الجماعات الإخبارية newsgroups على الشبكة . ولكن المسئولية عن مضمون الجماعات الإخبارية يبدو أنها قد تم جمعها مع القسم الموجود فى مرسوم الإنترنت والذى يلزم مقدمى الخدمة بألا يسمحوا بأى شىء «يبقى»

على أجهزتهم ويضر «النظام العام والأخلاقيات الطيبة» . وهذه الصياغة الفضفاضة والمبهمة يبدو أن المقصود بها هى جعل مقدمى الخدمة يعملون على رقابة المحتوى حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون.

إمداد الحكومة بقوائم المشتركين :

وتوضح الحكومة أن مقدمى الخدمة يجب أن يقدموا بصفة شهرية أسماء المشتركين فى الخدمة لتسهيل إنشاء قاعدة إحصائية ودليل لمستخدمى الإنترنت . وتذكر الحكومة أن مقدمى الخدمة يجب أن تحتفظ بمعلومات عن المستخدمين واستخدامهم السرى للشبكة .

وإلزام مقدمى الخدمة بتقديم قوائم المشتركين للحكومة ينتهك حقوق الخصوصية والمجهولية anonymity لمستخدمى الإنترنت . وبالنسبة لإعداد دليل للمستخدم user directory أو قاعدة بيانات، فإننا يمكن ألا نجد أى تأثير على هذه البيانات بالنسبة للمستخدمين الذين لا يرغبون فى أن يدلوا بهذه المعلومات . والتسليم الإجبارى لمثل هذه المعلومات ، والتى قد تعمل على تسهيل المراقبة الإلكترونية electronic surellance ، يمكن أن يمنع التونسيين فقط الذين يرغبون فى التعبير عن أنفسهم أو يتلقوا المعلومات على الشبكة .

عقد الهيئة التونسية للإنترنت يحد من حقوق المستخدمين :

إن العقد الذى تقدمه الهيئة التونسية للإنترنت للعملاء يحد من حقهم فى البحث عن المعلومات على الشبكة والوصول إليها . وإلزام العملاء بأن يستخدموا الإنترنت فقط «لأغراض علمية أو تكنولوجية أو تجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الذى يمارسه العميل » من الواضح أن يعوقهم عن استخدام الإنترنت لأغراض شخصية أو لأغراض تتعلق بأنشطة وأعمال أخرى غير التى يقومون بها ، وذلك خوفاً من عقوبة إلغاء العقد . وينتهك العقد أيضاً خصوصية المستخدمين بإلزامهم بأن يعملوا الهيئة التونسية للإنترنت بكل الأشخاص الذين يستطيعوا الوصول لحساباتهم (التى تسجل أنشطتهم على الشبكة) .

وفى أول سبتمبر ١٩٩٨ ، بدأ تطبيق قانون الصحافة والمطبوعات فى الأردن ، والذى يقيد حرية الصحافة بعدة طرق . واللغة الفضفاضة لهذا القانون الجديد لاقت انتقاداً من قبل الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان فى الأردن وعبر العالم . والمادة (٢) التى تعرّف «الإصدار» Publication ؛ «أية وسيلة إعلامية والتى يتم التعبير فيها عن المعانى والكلمات والأفكار بأية طريقة» ، قد يتم تفسيره بسهولة لكى يتم تطبيقه على الإصدارات الإلكترونية الموجودة على الإنترنت ، على الرغم من أن السلطات لم تصرح ، حسب معلوماتنا ، صراحة بأن هذه هى القضية . ومعالم القانون الجديد التى تقيد حرية التعبير تتضمن المتطلبات التالية :

* يجب أن تؤمن الإصدارات الخاصة غير اليومية رأس مال لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً (حوالي ١٤٠,٠٠٠ دولار أمريكى) ؛ ويجب أن يكون لدى الصحف اليومية رأس مال لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً خلال فترة تصل إلى ثلاثة شهور لكى تنشر ،

وهو ما يزيد عن سبعة أضعاف ما ورد فى القانون السابق (مادة ١٣) .

* الإصدارات «تُحجم عن نشر أى شىء يتناقض مع مبادىء الحرية ، المسئولية الوطنية ، حقوق الإنسان ، وقيم الدولة العربية والإسلامية» (مادة ٥) .

* والدوريات (التى تم تعريفها أيضاً بطريقة قد تتضمن الإصدارت الموجودة على الإنترنت) تُحجم عن نشر أية مواد تحتوى على مضمون معترض عليه ، بما فى ذلك أى شىء «ينتقص الملك والعائلة الملكية .. أو يتعدى على النظام القضائى أو يمس استقلاليته ... (و) يشجع على الإنحراف أو يؤدى إلى الفساد الأخلاقى » (المادة ٣٧) .

وانتهاكات المادة (٣٧) يجعل الدورية هدفاً لغرامات لا تقل عن ٥,٠٠٠ ديناراً أردنياً (المادة ٤٧) وإغلاق محتمل بأمر المحكمة (مادة ٥٠) . وفى مايو ١٩٩٩ ، أثار قانون الصحافة والمطبوعات حالة واحدة لإيقاف إصدار مطبوع[٣٣] . وتأثير هذا القانون على وسائل الإعلام المباشرة online media يبقى غير واضح حتى الآن .

الخاتمة :

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة فيما يتعلق بحرية التعبير والرقابة فى الوسائل الإعلامية الجديدة ، ولاسيما فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة للإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية ، وهو ما نقوم بإجماله فيما يلى :

أولاً : إن النظم العربية ، والتى يغلب عليها التوجه السلطوى ، فهى تتعامل مع الوسيلة الجديدة كأية وسيلة أخرى ؛ فكل الوسائل لديها سواء فى ظل غياب حرية الرأى والتعبير فى الوسائل الإعلامية كافة ، وبالتالى فإن الإنترنت ليست استثناءً فى هذه السبيل ، كما أن البعض رأى أن الإنترنت أكثر خطورة من الوسائل الأخرى فتعامل معها من خلال تشريعات مقيدة لكبح جماح الوسيلة الجديدة (كما هو الآن فى تونس) ، ولم يكتف بقانون الصحافة وقانون العقوبات اللذين انسحبا على الوسيلة الجديدة فى معظم البلدان العربية .

ثانياً : فى ظل غياب التشريعات المنظمة للإنترنت أو ندرتها فى المنطقة العربية ، مارست الحكومات العربية مجموعة من الميكانزمات الرقابية تمثلت فى الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت ، وتبنى الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة بدءاً بمنع وصول المواطنين العاديين للإنترنت فى سوريا والعراق وليبيا ، ونهايةً بإعاقة محتوى الإنترنت فى السعودية والإمارات والمغرب وغيرها ، والتذرع بحماية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة . ورغم ذلك كله ، فقد تبين أن الإنترنت تتيح للمستخدمين فى المنطقة العربية إمكانات هائلة للإفلات من أوجه السيطرة والتحكم المختلفة فى تدفقات المعلومات ؛ ففى الدول التى لا يوجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الإنترنت ، يمكن للأفراد – بأسعار المكالمات الدولية – أن يتصلوا بمقدمى الخدمة

فى دول أخرى ، وهو ما يحدث فى سوريا ، ويحدث كذلك للتهرب من الرقابة فى الدول التى يوجد بها شركات لتقديم الخدمة ولكنها تقوم بإعاقة مضمون الوب ، فيتصل الأفراد بمقدمى خدمة فى دول أخرى لا تقوم بفرض الرقابة على شبكة الإنترنت ، وهو ما يحدث فى الإمارات والسعودية . وثمة عديد من النماذج التى تستعرض كيف أن الإنترنت فى المنطقة العربية تعمل على تمكين المدنيين والقوى غير الحكومية من التملص من أوجه السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات .

ثالثاً : على الرغم من ميكانزمات الرقابة التى تتبعها بعض الحكومات العربية على شبكة الإنترنت ، والتشريعات المقيدة لحرية التعبير على الشبكة ، إلا أن هذه الميكانزمات والتشريعات ظلت راسخة دون أن يطعن فيها أحد ، وذلك على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث قضت المحكمة العليا بعدم دستورية «قانون لياقة الاتصالات» بعد صدوره بعام واحد ، كما أن دستورية «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» لازالت موضع جدل ودعاوى قضائية أمام المحاكم الفيدرالية الأمريكية والمحكمة العليا ، كما أن «قانون محافحة الإرهاب» الصادر مؤخراً وجد معارضة شديدة من قبل الأمريكيين . وهذا يدل على قوة المنظمات غير الحكومية واتحادات الحريات المدنية والاتحادات المهنية والمجتمع المدنى فى الولايات المتحدة مثلاً على العكس من المنطقة العربية التى استكانت لعقود طويلة فى مواجهة الممارسات والتشريعات المقيدة لحرية الرأى والتعبير ، لدرجة أن البعض يفضل الحديث شفاهةً بدلاً من كتابة آرائه بحرية خوفاً من أن تُحسب عليه ، ويذهب البعض أن هذا من أسباب تدنى حجم الإنتاج الفكرى فى المنطقة العربية .

رابعاً : وفقاً للقانون الدولى ، يسمح للحكومات بالحد من التدفق الحر للمعلومات لحماية مصالح محددة وضيقة مثل الأمن القومى والأخلاقيات العامة . وقد تبين من الدراسة أن كل الحكومات فى المنطقة العربية التى تعوق محتوى الإنترنت لا توضح كيفية ممارستها للرقابة ، والمواقع التى تقوم بإعاقتها ، لتُبقى قراراتها بمعزل عن أى تقييم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية . كما أنه يجب أن يكون قرار ماذا يجب إعاقته ، والتكنولوجيا التى تُستخدم للإعاقة فى أيدى المستخدمين النهائيين ، وليس الحكومات . وثمة مجموعة متنوعة من البرامج المتاحة الآن للمستخدمين لهذا الغرض .

خامساً : تعد مصر والكويت أكثر الدول ليبرالية فى التعامل مع شبكة الإنترنت ، حيث يتمتع الجمهور بخدمات الإنترنت نفسها التى توجد فى معظم الدول الغربية دون رقابة أو قيود . وتعد المملكة العربية السعودية أكثر الدول تشدداً فى التعامل مع الشبكة ، حيث قامت بتحديد مجال البيانات التى يُرغب فى إبعادها عن الإنترنت ، فقد أصدر مجلس الوزراء السعودى مرسوماً يُلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن «ممارسة أية أنشطة

تنتهك القيم الإجتماعية والثقافية والسياسة والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية » . وفيما بين ليبرالية مصر والكويت تجاه الإنترنت والاتجاه المتشدد للسعودية ، توجد الدول التى تحاول أن تحد من الوصول إلى مواقع تعتبرها السلطات ضارة بمجتمعاتها وقيمها الأخلاقية بشكلٍ يتسم بالاعتدال النسبى .

التوصيات :

لا تتطلب حماية حرية التعبير المباشر online freedom of expression اتخاذ سياسات محددة تجاه الإنترنت فحسب ، ولكن تتطلب أيضاً توفير بيئة ملائمة تضمن حرية التعبير بشكل عام . وفى عديد من الدول ، بما فيها الدول العربية ، فإن التعبير المباشر مقيد بشكل أقل بالتنظيمات والتشريعات المتعلقة بالإنترنت ، ولكنه مقيد بشكل أكبر من خلال قوانين الصحافة الموجودة سلفاً ، وقوانين التشهير ، و«الخطوط الحمراء» غير الرسمية .

ويتضمن الحق فى حرية التعبير حق الوصول للاتصال المباشر access ؛ بمعنى حق البحث عن المعلومات على الشبكة ونقلها واستقبالها دون قيود متعمدة ، والحق فى الاتصال بشكلٍ شخصى يتسم بالخصوصية أو الاتصال دون تحديد هوية الشخص على الشبكة .

ويجب أن تحدد الاتفاقيات الإقليمية بوضوح أنه يجب تطبيق مبادىء حرية التعبير على الاتصال الإلكترونى . ويجب أن توضح هذه الاتفاقيات أن الإنترنت تختلف اختلافاً ذا دلالة عن وسائل الإعلام الأخرى سواء المطبوعة أو المذاعة (الراديو والتليفزيون) فى جوانب مثل مستوى الاختيار والتحكم الذى يتمتع به المستخدم . وبسبب مثل هذه الفروقات ، فإنه من المهم ألا تكون الإنترنت هدفاً للقيود نفسها التى غالباً ما توضع على وسائل الإعلام الأخرى .

ومن المهم كذلك ، دعم التطبيق العالمى لمبدأين مهمين من مبادىء حرية التعبير لم يتم تضمينهما بعد فى القانون الدولى :

المبدأ الأول : التحريم الصريح للرقابة المبدأية ؛ بمعنى الحاجة إلى الموافقة الرسمية على الاتصال قبل أن يتم جعله جماهيرياً ، فمثل هذه الممارسة قد تم استخدامها من قبل الحكومات السلطوية ضد الصحافة ، وقد يتم استحضارها لكى يتم تطبيقها على الاتصال الإلكترونى .

المبدأ الثانى : التحريم الصريح للقيود المفروضة على حرية التعبير بطرق غير مباشرة ، مثل إساءة استخدام أوجه التحكم فى المعدات أو ترددات البث الإذاعى والتليفزيونى المستخدمة فى بث المعلومات ونقلها ؛ أو بواسطة أية وسائل أخرى تميل إلى إعاقة الاتصال وتداول الأفكار والآراء . فالتحكم فى ورق الصحف طالما استُخدم لإسكات المطبوعات التى تنتقد النظام الحاكم . وتعمل الحكومات على تحديث أساليبها لتتضمن أجهزة المودم والوصلات الدولية لشبكة الإنترنت .

ولحماية ودعم الحق فى حرية التعبير المباشرة online freedom of expression ، يجب أن تتمسك الحكومات بالمبادىء التالية فى سياساتها تجاه الإنترنت[٣٤] :

١ – ضمان الحق الدولى فى حرية التعبير ، بصفة عامة، وضمان أن كل التنظيمات التى يتم وضعها للاتصالات الإلكترونية تتماشى مع هذا الحق :

فكل التشريعات والسياسات والممارسات ، بما فيها تلك التى يتم وضعها للإنترنت ، يجب أن تكون متوافقة مع الحق المعترف به دولياً لحرية التعبير . فالمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية International Convention on Civil and Political Rights ، والتى قام بالتوقيع عليها كل الدول العربية باستثناء خمس دول ، تضمن لكل فرد «حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل الأنواع واستقبالها ونقلها ، بغض النظر عن الحدود الجغرافية ، سواء شفاهةً أو كتابةً أو طباعةً ، فى شكلٍ فنى ، أو من خلال أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها» . وعديد من دول المنطقة العربية لديها قوانين للصحافة وقانون للعقوبات تدعو إلى الإساءة إلى الحق فى حرية التعبير بأساليب مختلفة . فتنظيمات الإنترنت فى تونس ، وهى الدولة العربية الوحيدة التى لديها تشريع خاص بالإنترنت ، ينسحب عليها صراحةً العقوبات الجنائية بالنسبة للتشهير والمعلومات المضللة فى التعبير المباشر ؛ كما أن مستخدمى الإنترنت فى دولة قطر وجه إليهم متطلباً يحوى كلمات مبهمة فى تعاقدهم على الخدمة ، فقد جاء فى العقد بأنهم يجب أن ينأوا بأنفسهم عن «القيام بأى نشاط يتناقض مع النظام العام» . وفى الوقت ذاته ، لا توجد لدى الأردن والمغرب قوانين معنية بالإنترنت تقيد حرية التعبير ؛ وعلى أية حال ، فكلا الدولتان لديها قوانين مقيدة لحرية الصحافة ، وتلك القوانين تعمل على تضييق حدود ما يمكن التعبير عنه على شبكة الإنترنت .

٢ – الوصول إلى الإنترنت لاستقبال المعلومات ونقلها يتكامل مع الحق فى حرية التعبير :

يجب أن تتخذ الحكومات إجراءات مناسبة لتسهيل الوصول المدفوع للجميع دون تفرقة ، وعلى سبيل المثال : فسوريا ، التى تربط مؤسسات مختارة تابعة للدولة بشبكة الإنترنت ، يجب أن تتحرك سريعاً لجعل الوصول للإنترنت متاحاً للمواطنين العاديين .

ويجب أن تؤكد سياسة البنية التحتية المعلوماتية العالمية global information infra-structure (GII) أهمية إتاحة الوصول إلى شبكة الإنترنت لكل فرد ، بغض النظر عن العوامل الجغرافية أو أية عوامل أخرى ، ويجب أن يتضمن هذا :

* إتاحة الوصول للإنترنت بشكل لا يقوم على العنصرية أو التفرقة .
* ضمان نطاق كامل من وجهات النظر ، بإتاحة الوصول إلى توليفة متنوعة من مقدمى المعلومات ، بما فى ذلك مقدمى الخدمات التعليمية والفنية غير الهادفة إلى الربح ومقدمى الخدمات التى تستهدف مصلحة الجمهور .
* إتاحة الاتصال فى اتجاهين two-way communication ، وتمكين الأفراد من نشر معلوماتهم وأفكارهم الخاصة .
* حماية التعددية فى الوصول بتأسيس معايير تقنية يمكن تطبيقها بسهولة فى عدد من الأنظمة المختلفة .

٣- إذا استخدمت ميكانزمات للرقابة ، فيجب أن تكون فى أيدى مستخدمين أفراد وليس فى أيد الحكومات :

إن المستخدمين النهائيين end-users يجب أن يكون بأيديهم وحدهم مسئولية تقرير إذا ما كانوا يريدون القيام بترشيح أو إعاقة المضمون المباشر ، وكيفية القيام بذلك ، سواء لأنفسهم أو لأطفالهم الذين لم يبلغوا سن المراهقة . ومن هنا يجب أن تتجنب الحكومات التنظيمات التى تُمكّن وكالات أو هيئات رسمية من إعاقة المضمون المباشر .

ويمكن للمستخدمين - إذا أرادوا - أن يختاروا نطاقاً عريضاً من «برامج الرقابة» censor-ware المجانية وغير المكلفة ، والتى تقوم بترشيح المضمون الذى يتم الوصول إليه عبر شبكة الوب العالمية . ويستطيعون كذلك شراء أقفال للمودم modem locks ، ووسائل أخرى لمنع وصول أطفالهم إلى الشبكة دون إشراف من الوالدين .

وتعد حكومات تونس والبحرين والإمارات والسعودية من بين الحكومات التى تعوق مواقع مختارة على الوب تتناول الأمور السياسية أو حقوق الإنسان ، وهكذا فإنها تمنع المستخدمين من الوصول إلى هذه الموضوعات . وينتهك هذا الشكل من أشكال الرقابة حقوق الأفراد فى استقبال المعلومات ونقلها ، وهو ما يجب وقفه على الفور .

٤- إن صون حرية التعبير يعد أساساً فى تنمية البنية التحتية المعلوماتية :

ويجب أن يتضمن هذا المبدأ :

* تحريم الرقابة المبدأية على الاتصال المباشر الذى تُستخدم فيه البنية التحتية المعلوماتية العالمية .
* المطالبة بأن أية قيود مفروضة على محتوى التعبير المباشر يجب أن يُنص عليها صراحةً فى القانون ، ويجب أن تكون هذه القيود مقصورة على التحريض المباشر على ارتكاب أفعال عنف .
* الدعوة إلى تدعيم الخطاب العام غير التجارى ، ودعم البث العريض للأفكار ووجهات النظر المتباينة من قبل مجموعة عريضة من مصادر المعلومات باستخدام البنية التحتية المعلوماتية العالمية .
* الإصرار على أن حرية التعبير المباشر يجب ألا يتم تقييدها أو الحد منها ، باستخدام وسائل غير مباشرة مثل أوجه التحكم المختلفة ؛ سواء الخاصة أو الحكومية ، فى المكونات الصلبة والمرتة لأجهزة الكمبيوتر وبنية الاتصالات ، أو أية مكونات أساسية للبنية التحتية المعلوماتية العالمية .
* ضمان أن تمكّن البنية التحتية المعلوماتية العالمية الأفراد من تنظيم وتشكيل اتحادات مباشرة on-line association بحرية ودون أى تدخل .

٥- يجب ألا يكون ناقلو البيانات مثل الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت ، بصفة عامة ، مسئولين قانوناً عن محتوى الشبكة :

إن القوانين التى تحدد المسئولية القانونية عن المضمون المباشرة on-line content يجب أن تستهدف مُنشأ المادة (مثل المؤلف) ، وليس القائم بنقلها (مثل الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت ، أو مالك جهاز الكمبيوتر الذى تم نقل المضمون من

خلاله) . إن القوانين التى تستهدف الشركات المقدمة للخدمة تفرض عبئاً ثقيلاً ومستحيلاً من الناحية التقنية على ناقل البيانات ، وهو ما لا يتلائم مع حماية الحق فى حرية التعبير المباشر .

وتُلزم تونس الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت بتحديد مدير يقوم «بتحمل المسئولية ، وفقاً لقانون الصحافة ، عن مضمون صفحات ومواقع الوب التى تستضيفها الشركة على أجهزتها » . ويذكر مرسوم الإنترنت التونسى أن الشركات المقدمة للخدمة يجب ألا تسمح لأى شىء بأن «يبقى» على أجهزتها يمثل ضرراً على «النظام العام والأخلاقيات السلمية» . ويمضى هذا النمط من التشريعات فى اتجاه معاكس لمبدأ حرية التعبير المباشرة ، بفرض عبءً تنظيمى على الشركات المقدمة للخدمة لدرجة تجبرها على القيام بدور الرقيب نيابةً عن الدول .

٦- يجب أن يكون التشفير القوى للاتصالات الإلكترونية متاحاً للأفراد :

يجب أن يكون الأفراد قادرين على إرسال واستقبال اتصالات مشفرة ، ويجب ألا يكونوا مضطرين للحصول على تصريح من السلطات لعمل ذلك ، أو أن يكونوا مضطرين لتقديم حق الوصول مقدماً لطرف ثالث لفك شفرة اتصالاتهم أو الميكانزمات الأخرى التى قد تسمح بفك شفرة اتصالاتهم . وتتضمن الدول التى تعوق التشفير غير المصرح به حالياً فى المنطقة العربية المملكة العربية السعودية وتونس ، علاوة على (إسرائيل) .

٧- يجب ألا تنقص المراقبة الحكومية للاتصالات الإلكترونية من الحق فى الخصوصية والحقوق المدنية الأخرى ، ويجب أن يكون ذلك - إذا تم - تحت الإشراف القضائى :

إن الحكومات تحتفظ بوسائل قانونية فعالة مثل المراقبة والبحث ، وعلى أية حالة يجب أن تُستخدم هذه الوسائل بما يتوائم مع القانون الدولى لحقوق الإنسان ، ومتطلبات عملية معينة ، وذلك على النحو الآتى :

* يجب أن تلتزم التحريات أو المراقبة للندوات الجماهيرية المباشرة Public online forums بالمعايير الدولية التى تحمى الحق فى حرية النشاط السياسى ، ومثل هذه المعايير أو الإرشادات يجب أن يتم تعميمها .
* يجب ألا تراقب الحكومات مستخدمى الإنترنت لأغراض تتعلق بالتحريات أو التعقب الجنائى ، أو تجمع معلومات عن الطريقة التى يستخدمون بها الإنترنت باستثناء خضوع ذلك كله للإشراف القضائى ، وعلى أن يتوائم ذلك مع المبادىء الدولية المعترف بها ، والمتعلقة بحماية الخصوصية .
* يجب أن يجرى البحث والإطلاع الحكومى على الاتصالات الإلكترونية وفقاً لإجراءات قانونية مصرح بها ، ويتطلب هذا أن توجد أدلة كافية بأن المستخدم يقوم بنشاط غير قانونى لتبرير مثل هذا البحث والاطلاع ، وبالتالى فأى بحث مماثل يجب أن يُجرى تحت إشراف قضائى .
* يجب أن يكون أى بحث ضيقاً فى مجاله وتأثيره .

٨- للأفراد الحق فى إرسال المعلومات واستقبالها

دون أن يحددوا هوياتهم :

يجب ألا تلزم التنظيمات الأفراد بتحديد هوياتهم عندما يريدون الوصول للإنترنت أو يتبادلون المعلومات والآراء عبر الشبكة . ومن هنا ، يجب أن تصون الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت حق المستخدمين فى الوصول للإنترنت دون تحديد هوياتهم . ويُلزم التشريع فى تونس مقدمى خدمة الإنترنت بتقديم أسماء عملائهم للحكومة بصفة شهرية ، ويمثل هذا الإفشاء بطبيعته انتهاكاً لحق البحث عن المعلومات والأفكار واستقبالها ونقلها دون تحديد الهوية .

الهوامش :

(1) See: Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies, Op. Cit.

(٢) اتضح أن مصادر الأخبار المحلية ، بما فيها الوسائل المطبوعة والمذاعة ، لا تلق تقديراً من الشباب فى دول مجلس التعاون الخليجى الذين يفضلون مشاهدة CNN أو NBC أو الاستماع إلى الخدمة العربية لمحطة BBC . وذكر ٧٥٪ من الدارسين الذين أخذت عينتهم من الكويت والسعودية والإمارات أن الخدمات الإخبارية الأجنبية كانت أكثر مصداقية ، واعتبروا المصادر الإخبارية المحلية فقيرة أجداً .

See: Jamal al-Suwaidi. "Satellite news most popular in Gulf-survey" Reuters, Abu Dhabi, Jan. 6. 1997.

(3) Abdrew Rathmell. "Netware in the Gulf, "**Jane's Intelligence Review**, January 1997, p. 29.

(4) See:

– DIT net, Internet Use Skyrocketing in Middle East, March 9, 2000 .

– DIT net. Internet Usage in the Arab World, March 3, 1998, http:// www. ditnet. co. ae/arabic/reports).

(٥) للوصول إلى مزيد من المعلومات عن مقاهى الإنترنت فى العالم العربى يمكن الدخول إلى موقع الوب :

– www. netcafeguide. com.

(6) Reuters, "**Syrian Conferene Calls for Wider Internet Access**", May 1, 1999.

(٧) لمزيد من المعلومات عن الدور الذى تمارسه احتكارات الاتصالات انظر :

– محمد عارف ، «المستقبل لهاتف الإنترنت الذى يدخل المنطقة العربية» ، **الحياة (لندن)** ، ٨ من يوليو ١٩٩٨ .

– David Butter, "Telecoms Reform Takes the Lead", **Middle East Economic Digest**, May 8, 1998 . pp . 2 – 3 .

(8) Human Rights Watch, **The Internet in the Mideast and North Afica**, Op. Cit.

(9) Ibid .

(10) Ibid.

(11) Hosoka Suji, "The Internet and Midele East Studies", Op. Cit.

(12) See: Habib Trabelsi, "Sudis Near End of Seven-Year Wait to Surf the Net", Agence France-Presse, July 15, 1998.

(13) Grey E. Burkhart and Seymour E. Goodman, "The Internet Gains Acceptance in the Persian Gulf, "**Communications of the ACM**", March 1998, Vol. 41, no. 3.

(١٤) صحيفة (الجزيرة) السعودية ، ٦ من مايو ١٩٩٨ .

(15) Human Right Warch, "**The Internet in the Mideast and North Africa**", Op. Cit.

(16) Hosoka Shuji, "**The Internet and Middle East Studies**", Op. Cit.

(17) Jack Redden, "Internet Arrives in Syria, But Not Without Limits", **Reuters**, July 100, 1998.

(18) Nhial Bol, Suden - Communication, "For Some, Internet Equals Moral pollution, "**IPS News Reports**, March 16. 1998, Available at: http://www. Library.cornell. edu/colldev/mideast/sudeast2.htm)./

(19) Ibid.

(٢٠) إن معظم المواد العربية التى توضع على الوب ، توضع على أنها ملفات جرافيكية graphic files وليس ملفات نصوص text files ، وهذا يعنى أن هذه الملفات لايمكن البحث فيها عن نصوص أخرى متعلقة بها Text searches ، وهى الميزة الأساسية للنص الفائق hyper text لمعالجة المحتوى على شبكة الإنترنت .

(٢١) إن المسوح المتعلقة بوجود اللغات على الوب تشير إلى أن المواد باللغة الإنجليزية تصل إلى ما يزيد عن ٨٠٪ من المحتوى ، على الرغم من أن هذه الهيمنة بدأت فى التناقص فى السنوات الأخيرة :

See:

- "Web Languages Hit Parade". June 1997.
- Xinhua News Agency "**Expert Calss for Promotion of Arabic on Internet**", December 30. 1998.

(٢٢) محمد صلاح ، «الأزهر والجماعات الإسلامية يتنافسون على الإنترنت» ، **الحياة (لندن)** ، ٢٨ من يوليو ١٩٩٨ .

(23) Human Rights Watch, "**The Intermet in the Mideast and North Africa**, "Op. Cit.

(24) Ibid.

(25) Michael Dahan, **Internet Usage in the Middle East**, Op . cit.

(26) See:

- Max Gallaghe, "**Middle East and and North Africa Human Rights Activism in Cyberspace**".
- Deborah Wheeler, "In Praise of the Virtual Life: New Communication Technologies, Human Rights, Development and the Defencs of Middle Easterm Cultural Space", Available at:
- www. cwrl,utexas.edu/~monitors/1.1/wheeler/index.html).

(٢٧) عندما تم حظر صحيفة «القدس العربى» من دخول الأردن فى ١٩ مايو ١٩٩٨ ، نشرت الصحيفة ، التى تصدر يومياً من لندن ، إعلانات فى الجرائد الأردنية لتوجيه قرائها إلى طبعتها الإلكترونية على الإنترنت ، وعندما تم إيقاف صحيفة «الشعب» المصرية المعارضة فى مصر عام ٢٠٠٠ ، ظلت الصحيفة تصدر فى طبعة إلكترونية على الإنترنت ، وفى الجزائر ، كان الصحفيون فى أكثر الصحف التى تعرضت لمضايقات الرقابة وهى صحيفة La Nation قادرين على وضع طبعة من هذه الصحيفة الأسبوعية على موقع الوب الخاص بمنظمة «مراسلون بلا حدود» Repoters san frontières ، وهى منظمة فرنسية معنية بحرية التعبير ، وذلك بعد أن أغلقت الصحيفة أبوابها عام ١٩٩٦ .

(28) Human Rights Watch, "**The Internet in the Mideast and North Africa**", Op. Cit.

(29) Ibid.

(30) See:

- John B. Altermann, **New Media, New Politics: From Satellite Television to the Internet in the Arab World**. (Washington DC: The Washington Institute for the Near East Policy, 1998).

(٣١) لمزيد من المعلومات حول حالة حرية التعبير فى تونس انظر :

- Article 19, Surveillance and Repression: **Freedom of Expression in Tunisia**, (London: Article 19, May 1998).
- Human Rights Watch, **Human Rights Watch World Report 1999**, (New York: Human Rights Watch, Decemnber 1998).
- U. S. Department of State's Country Repactices for 1998.

(32) See :

- Human Rights Watch, **The Internet in the Mideast and North** Africa, Op. Cit.

(٣٣) أوقفت محكمة أول درجة صحيفة «المجد» الأسبوعية فى ١٤ فبراير ١٩٩٩ ، وأستؤنف الإصدار بعد أن نقضت محكمة النقض هذا الإيقاف ، ولكن الاتهامات ضد الصحيفة لم يتم إسقاطها .

(٣٤) أفدنا فى صياغة هذه التوصيات من عدد من المصادر على النحو التالى :

- «مبادىء سياسة الإنترنت المفتوحة» Open Internet Policy Principles ، والتى تم تبنيها من قبل مجموعة من الخبراء عام ١٩٩٧ كدعائم يجب أن يتركز عليها صانعو السياسات المتعلقة بالإنترنت :

See:

- www.soros.org/principles.html).
- www.soros.org/new.html).
- Human Rights Watch, **The Internet in the Mideast and North Africa**, Op. cit.
- Human Rights Watch, **Silencing The Net**, Op. Cit.

obeikandl.com